

صندوق الثروة السعودي يطور محفظة استثماراته في البنية التحتية

في جمع صندوق استثمار سعودي قيمته 500 مليون دولار في وقت لاحق من هذا العام.

وتزداد أهمية صندوق الاستثمارات العامة كمصدر لرأس المال لمديري الصناديق في الشرق الأوسط حيث يشرع في خطة لدعم تنويع الاقتصاد السعودي بعيداً عن الاعتماد على مبيعات النفط.

20 في المئة ستضخها السعودية
في صندوق البنية التحتية البالغ
حجمه 800 مليون دولار

وذكر البيان أن الصندوق الجديد تلقى أيضاً موافقة مجلس إدارة البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية على تعهد قيمته 90 مليون دولار. وتقول إنفستكوب إنه قد يضم إلى الصندوق مؤسسات استثمار عالمية أخرى بما في ذلك صناديق تقاعد وشركات تأمين وأوقاف ومكاتب عائلية وعلماء من القطاع الخاص. وقالت مصادر مطلعة إن إنفستكوب يقوم حالياً بجمع تمويل لصندوق أسهم خاصة في أميركا الشمالية بقيمة مليار دولار للقيام بعمليات شراء أكبر هناك.

وكانت المجموعة البحرينية أبردين ستاندر إنفستمنتس قد أعلنت عن فكرة إنشاء الصندوق الجديد للبنية التحتية، والذي سيديره وزير الدفاع البريطاني السابق مايكل فالون، قبل عامين بهدف توجيه الاستثمارات إلى قطاعات الرعاية الصحية والتعليم والمرافق في الشرق الأوسط.

الإمارات ومصر تعززان التعاون المصرفي

وأضاف "تأتي هذه المذكرة في الوقت المناسب، نظراً للعلاقات القوية بين أنظمتنا المالية واقتصادات الدولتين".

وبموجب مذكرة التفاهم، سيحدد الطرفان آليات التعاون وتبادل المعلومات في مجال التراخيص، وهيكل ملكية المؤسسات المالية المرخصة، وترخيص عمليات الاستحواذ، والتفتيش على المؤسسات المالية المرخصة.

وبالإضافة إلى ذلك سيتم اعتماد الموافقات اللازمة لطلبات الترخيص، وكذلك إبلاغ بعضهما البعض بأي تغييرات مهمة في المتطلبات التنظيمية للسلطات القضائية في الدولتين.

وقال طارق عامر محافظ المركز المصرفي إن "المذكرة التي تم توقيعها مع التعاون المرجو بين البنكين المركزيين وتعزيز العلاقة القوية بين الدولتين".

وأكد أن بلاده "حريصة على تعزيز أواصر الشراكة مع البلدان العربية في شتى المجالات بما يتعكس على مصالح شعوبها ويحقق أهداف التنمية الاقتصادية المشتركة".

وتم الاتفاق أيضاً للتعاون في مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب من قبل المؤسسات المالية المرخصة الخاضعة لإشرافهما. ونصت مذكرة التفاهم على سرية الطلبات والمعلومات المتبادلة بين الطرفين.

الرياض - وجه صندوق الاستثمارات العامة في السعودية (صندوق الثروة السيادي) بوصلته هذه المرة إلى استثماراته البنية التحتية، والذي يعتبر من بين أكثر القطاعات استدامة في النشاط رغم الهزات المفاجئة التي يتعرض لها أحياناً بفعل تقلبات الأسعار والسوق.

وسيصبح الصندوق السيادي السعودي مستثمراً رئيسياً في صندوق بنية تحتية دشنته إنفستكوب البحرينية أبردين ستاندر إنفستمنتس، في خطوة ستعزز محفظته الاستثمارية في مشاريع متنوعة منها بين التكنولوجيا والابتكار.

وقال إنفستكوب في بيان الخميس إن أبردين ستاندر إنفستكوب إنفرستراكتشر بارتنرز تلقى تعهدات رأسمالية من صندوق الاستثمارات العامة البالغ حجمه 430 مليار دولار ما يصل إلى 20 في المئة من إجمالي حجم الصندوق قبيل إغلاقه الأول المزمع. ولم يحدد إنفستكوب، الذي يدير استثمار البديل في مشاريع عديدة حول العالم ويدير أصولاً بنحو 35.4 مليار دولار، حجم الصندوق، لكن صحيفة فاينانشال تايمز البريطانية ذكرت الأربعاء الماضي، أنه قد يصل إلى 800 مليون دولار وأن إغلاقه الأول سيكون عند نحو 250 مليون دولار.

وصندوق البنية التحتية هو جزء من خطط إنفستكوب لزيادة الأصول الخاضعة لإدارته لتصل إلى 50 مليار دولار.

ونسبت وكالة بلومبرغ إلى حازم بن قاسم الرئيس التنفيذي المشارك في إنفستكوب خلال وقت سابق من هذا الشهر أن "الشركة تخطط أيضاً للبدء

أبوظبي/القاهرة - ترجمت الإمارات ومصر شراكتتهما، التي بدأت قبل عدة سنوات بغية تعزيز التعاون الاقتصادي لصل هذه المرة إلى القطاع المالي، والذي يشكل عصب مائة الاقتصاد في البلدين. وأبرم مصرف الإمارات المركزي الخميس مذكرة تفاهم مع البنك المركزي المصري بهدف تعزيز الرقابة المصرفية المشتركة بينهما.

وتتبقى مشكلة قطاع النقل السياحي من أبرز التحديات، فهو في حاجة إلى دعم لاستئناف العمل، خصوصاً وأن الأسطول كان في فترة ركود لمدة عامين، وأن الدعم المستجلب سيتم تخصيصه لسداد مستحقات العاملين وصيانة الأسطول.

ودعت الفدرالية الوطنية للنقل السياحي الحكومة إلى استحضار المشاكل، التي ما يزال يتخبط فيها الفاعلون في هذا القطاع، ومساعدتهم على تجاوزها، كخطوة تمهيدية لإعادة الإنعاش السياحي، معتبرة أن القطاع يحتاج إلى التفاتة كي يكون قادراً على المساهمة في إنعاش الحركة السياحية.

وتؤكد الاتفاقية آليات تبادل المعلومات لتسهيل أداء مهامهما الرقابية ودورها في ضمان الاستقرار المالي، وهو ما من شأنه أن يدعم خطط تطوير القطاع المصرفي في البلدين ويرتقي به إلى المعايير الدولية المعمول بها. ونسبت وكالة الأنباء الإماراتية الرسمية (وام) إلى خالد محمد سالم بالعمى التميمي محافظ المركزي الإماراتي قوله إن "توقيع مذكرة التفاهم مع البنك المركزي المصري سيبرز الإمتثال لأفضل الممارسات الدولية في الإشراف على العمليات المصرفية التي يتم تنفيذها عبر الحدود".



نقطة تحول جديدة

تخفيف قيود السفر يثبت الروح في شرايين السياحة المغربية

استئناف رحلات الطيران بداية الأسبوع المقبل وحزمة مبادرات وآليات لإنقاذ الموسم السياحي



ضيافة منسجمة مع البوابة

ويقول أصحاب الفنادق في هذه المدينة إن القضاة السياحية في المنطقة على استعداد تام لاستقبال الوافدين عبر تقديم عروض وتخفيضات مشجعة.

ومن المتوقع أن تشهد أغلب المدن السياحية وخاصة أغادير والصويرة ومراكش وطنجة حركة مع عودة الزوار إليها وأن تكون قبلة لتوافد السياح المحليين والقادمين من الخارج.

ورأى فوزي الزمراني، نائب رئيس الكنفدرالية، أن على السلطات العمل على تشجيع السياحة الداخلية بشكل أكبر عبر اتخاذ تدابير ملموسة يمكن أن تفضي إلى خفض أسعار المنتج السياحي المحلي. واقترح إعادة النظر في الضريبة على القيمة المضافة، التي تتراوح بين 10 و20 في المئة حتى تساعد في خفض الأسعار، وبالتالي جذب أكبر عدد ممكن من السياح المغاربة.

وتبقى مشكلة قطاع النقل السياحي من أبرز التحديات، فهو في حاجة إلى دعم لاستئناف العمل، خصوصاً وأن الأسطول كان في فترة ركود لمدة عامين، وأن الدعم المستجلب سيتم تخصيصه لسداد مستحقات العاملين وصيانة الأسطول. ودعت الفدرالية الوطنية للنقل السياحي الحكومة إلى استحضار المشاكل، التي ما يزال يتخبط فيها الفاعلون في هذا القطاع، ومساعدتهم على تجاوزها، كخطوة تمهيدية لإعادة الإنعاش السياحي، معتبرة أن القطاع يحتاج إلى التفاتة كي يكون قادراً على المساهمة في إنعاش الحركة السياحية.

اللحاق المضاد لفايروس كورونا، بالتنقل دون قيود داخل البلاد والسفر إلى الخارج، مع السماح بارتداد المناطق الشاطئية، وفتح المساح في حدود 50 في المئة من طاقة الاستيعاب.

كما قررت المضي في تنظيم مبادرة "مرحبا 2021"، المخصصة لمواكبة التدفق المتزايد للمغربين المتوقع هذا العام عند عودتهم إلى البلاد في موسم الصيف، ما يساهم في تعافي النشاط تدريجياً. وتظهر الأرقام الرسمية لمديرية الدراسات والتوقعات المالية أن عوائد السياحة تراجعت في العام الماضي بواقع 53.8 في المئة، وهو ما يمثل خسارة بقيمة 42.4 مليار درهم (حوالي 4 مليارات دولار) على أساس سنوي.

وأكد المهنيون والمسؤولون بالقطاع خلال الشقة الثامنة من لقاءات "شامبلان" التي تناقش تطوير هذا النشاط مؤخرًا أن السياحة في حاجة ماسة إلى دفعة جديدة وقوية تستجيب لمتطلبات السياحة المستدامة، وإرساء الأسس الكفيلة بعودتها سريعاً.

وقال حميد بن الطاهر نائب رئيس الكنفدرالية الوطنية للسياحة، أثناء المنقلى إنه "منذ بداية عملية التطعيم بدأت تظهر بوادر الأمل والتفاؤل، والعمل على المحافظة على المساعدات الموجهة للبد العاملة في هذا الميدان".

وشدد الطاهر رئيس المجلس الجهوي للسياحة لجهة مراكش-أسفي على أنه متفائل باعتبار أن القطاع سينتعث مرة أخرى ويتجاوز الآثار السلبية لهذه الأزمة.

الصحية، وتهيئة كافة الظروف لتحريك عجلات النشاط مجدداً.

ويتوقع العاملون في القطاع أن يكون المغرب إحدى الوجهات الجاذبة هذا الموسم بعد تخفيف قيود السفر العالمي، خاصة بعد قيام الحكومة بتجديد برامج وخطط لأجل إنعاش السياحة الداخلية.



نادية العلوي

وهدفت الحكومة عدة مبادرات لإنعاش القطاع مع تقديم الضمانات لإنجاح التجربة. وقالت العلوي إنه سيتم التركيز على الأسواق التي ستخرج "سريعاً من هذه الأزمة وسيكون المغرب بالنسبة لها وجهة آمنة وصحية".

وكان المكتب الوطني المغربي للسياحة قد أطلق حملة ترويج تحت شعار "تتلاقوا فيلاندنا" بهدف استمالة المغتربين أيضاً من أجل اكتشاف معالم البلاد بهدف الارتقاء بالسياحة الداخلية أملاً في تحقيق عوائد أكبر.

وفي مسعى لإنجاح الموسم، استحدثت السلطات جوازاً يسمح لمتلقي جرعتين من

استبشر قطاع السياحة المغربي بإعلان الحكومة تخفيف قيود الإغلاق والسماح لحركة السفر والطيران مع مجموعة من دول العالم واستقبال الوافدين من الخارج مع مواصلة الحكومة توسيع حملة التطعيمات ضمن مساعي إعادة الروح إلى شرايين هذا النشاط الإستراتيجي عقب أشهر من الركود.



محمد مامون العلووي

صاحب مغربي

الرباط - تترقب أوساط السياحة المغربية انعكاسات قرار الحكومة تخفيف قيود الإغلاق والسفر، والتي يرون أنها ستعمل على إنجاح الموسم الحالي وتدارك ما فاتهم بعدما قطعت السلطات شوطاً مهماً في تحصين البلاد أمام تفشي الجائحة.

وقررت الحكومة الأحد الماضي، استئناف رحلات الطيران بداية من الثلاثاء المقبل، وذلك بناء على المؤشرات الإيجابية للحالة الوبائية بالبلاد، خصوصاً عقب توسيع حملة التطعيمات في كافة المناطق. وقالت نادية فلاح العلوي وزيرة السياحة في جلسة استماع بمجلس المستشارين، في وقت سابق هذا الأسبوع إن الوزارة عن طريق المكتب الوطني للسياحة وضعت مجموعة من التدابير "للتسريع وتيرة إنعاش السياحة عبر إستراتيجية متكاملة ومتنوعة".

واعتبرت العلوي أن إطلاق المكتب الوطني المغربي للسياحة آلية للتسويق الجديد ستصاح "أداة حاسمة" في استعادة القطاع عافيته، بعد التداعيات السلبية للجائحة على مجمل النشاط الاقتصادي.

ويتوقع المسؤولون أن تساعد الآلية على إنجاح جذب السياح وتمكين كافة مكونات القطاع من فنادق ووكالات الأسفار من استعادة الحيوية التي كانت عليها قبل الأزمة، وذلك بمجرد أن تسمح الظروف الصحية بذلك.

وتحتل صناعة السياحة المغربية، التي تضررت بفعل الأزمة الصحية العالمية، مكانة مهمة ضمن الاقتصاد، فهي تشكل أحد روافد التنمية الشاملة بفضل مساهمتها في خلق الثروة والتي تقدر بنحو 7 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي السنوي، إلى جانب تحقيق القيمة المضافة وإنعاش سوق العمل والحد من الفقر.

وأكد مدير عام المكتب عادل الفقير أن الرباط لا تزال تواصل الاستعدادات لاستقبال السياح في أحسن الظروف، ووفق الاحترام والالتزام التام بالتدابير

فاو تتوقع ارتفاعاً قياسياً في كلفة واردات الغذاء العالمية

وسجل مؤشر المنظمة الشهري لأسعار الغذاء أعلى مستوياته في عشر سنوات خلال مايو الماضي، فيما يعكس الارتفاع الكبير في أسعار الحبوب والزيوت النباتية والسكر.



منظمة فاو
التكاليف سترتفع
بواقع 12 في المئة
بنهاية هذا العام

وتؤكد فاو أن مؤشراً آخر لقيمة واردات الغذاء، ومن ضمنها كلفة الشحن، ارتفع كذلك مسجلاً مستوى قياسياً في مارس هذا العام متجاوزاً مستويات رُصدت أثناء ارتفاعات سابقة في أسعار الأغذية في الفترة من 2006 إلى 2008 ومن 2010 إلى 2012.

وكانت الزيادة الكبيرة في حجم واردات الأغذية الأساسية العام الماضي

الأكثر تأثيراً بهذه القفزة وبيات تكاف لتأمين السلع الغذائية ما من شأنه تهديد الاستقرار.

وتهدد تكلفة تأمين التغذية الأساسية بتوسيع فجوة عدم المساواة في العديد من الدول التي تعاني بالفعل من فجوات دخل، وهو الوضع الذي تفاقم بسبب تفشي الوباء.

وحتى في حال عادت المساعدات والمنح الدولية، فإن الدفعات الشهرية ستكون أقل وستصل إلى عدد أقل من المواطنين، مما سوف يحد من نطاقها في تخفيف الفقر المدقع.

وقال خبراء فاو في التقرير إن نمو تجارة المنتجات الزراعية أثناء الجائحة أظهر الطبيعة غير المرنة لاستهلاك الغذاء ومرور الأسواق العالمية، لكن ارتفاع الأسعار منذ أواخر عام 2020 يزيد المخاطر على الدول الأكثر فقراً المعتمدة على الواردات.

باريس - رجح خبراء منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (فاو) الخميس ارتفاع تكاليف واردات الغذاء حول العالم بشكل قياسي خلال هذا العام. وقالت منظمة فاو في تقرير حول الغذاء الذي تصدره مرتين كل عام إن "كلفة واردات الغذاء العالمية من المتوقع أن ترتفع في المئة في 2021 لتبلغ مستوى قياسياً بسبب ارتفاع أسعار السلع وزيادة الطلب خلال جائحة كوفيد - 19".

وأوضحت أن كلفة واردات الغذاء العالمية، بما يشمل الشحن، من المتوقع أن تصل إلى 1.715 تريليون دولار هذا العام من 1.53 تريليون كانت قد تم تسجيلها بنهاية العام الماضي.

وأجحت جائحة كورونا ارتفاع أسعار السلع والمواد الغذائية بسبب ارتفاع الطلب من الصين وضعف سلاسل التوريد، حيث كانت الدول العربية على غرار السودان ولبنان وتونس من بين